مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٠٦٩

الخميس، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دولاتر	فرنسا
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد فيترينكو
	إيطاليا	السيد لامبرتيني
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي جوردان
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيد سكاو
	الصين	السيد وو هايتاو
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد مصطفى
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

صون السلم والأمن الدوليين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): قبل تسعة أشهر، كان قرابة ٢٠ مليون شخص في خطر شديد من المجاعة في جنوب السودان والصومال واليمن وفي شمال شرق نيجيريا. ففي جنوب السودان، كان ١٠٠ ٠٠٠ نسمة تقريبا على شفا المجاعة. وفي ذلك الوقت، أعربت عن قلقي العميق للدول الأعضاء في رسالتين، دعوت فيهما إلى التحرك بصورة عاجلة وتقديم الدعم للوكالات الإنسانية والإنمائية. كما نظمت إحاطة إعلامية هنا في نيويورك بشأن الأزمة بمشاركة رؤساء برنامج الأغذية العالمي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وممثلين عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). وفي آذار/مارس، زرت الصومال، حيث لمست مباشرة وجود حاجة إلى زيادة كبيرة في الدعم الدولي لتفادي حدوث مجاعة. واستمعت إلى حكايات ينفطر لها القلب من أناس أُجبروا على ترك ديارهم بسبب الجفاف. وفي الشهر الماضي، سلط الحدث الرفيع المستوى بشأن المجاعة المعقود خلال الجمعية العامة الضوء على استمرار قلقنا البالغ.

واستجاب المجتمع الدولي بسرعة للتحذيرات. ولم يتخلف المانحون. وتلقينا الآن نسبة ٧٠ في المائة تقريبا من الأموال المطلوبة. وتم توسيع نطاق عمليات المعونة. وتزود الوكالات الإنسانية وشركاؤها حاليا قرابة ١٣ مليون شخص شهريا بمساعدات غذائية وتغذوية وبالرعاية الصحية وغير ذلك من أشكال الدعم المنقذ للحياة. كما كثف الشركاء في التنمية جهودهم من خلال العمل مع الوكالات الإنسانية لربط الإغاثة في حالات الطوارئ بالبرامج الطويلة الأجل الرامية إلى كسر حلقة المخاطر وتعزيز المنعة في مواجهة الكوارث. وعلى الرغم من أننا نجحنا في الحيلولة دون حدوث مجاعة، فإننا لم نمنع المعاناة. فما زال ملايين الناس يتضورون جوعا. وسيعاني الأطفال دون سن الخامسة من الندوب النفسية والجسدية للتقزم طوال حياتهم. وفي الواقع، وخلال الأشهر التسعة الماضية، زادت الحاجة إلى المعونة الإنسانية في تلك المناطق الأربع.

وازداد عدد الأشخاص المعرضين للخطر. وفي جنوب السودان، يعاني قرابة ستة ملايين شخص بشدة من انعدام الأمن الغذائي – وذلك بزيادة قدرها خمسة ملايين شخص منذ بداية العام. فالمعونة الإنسانية تنقذ الأرواح، ولكننا لم نعالج السبب الجذري الرئيسي لهذه الأزمات الغذائية، ألا وهو، النزاع. وتُوجه نسبة ٨٠ في المائة تقريبا من تمويل برنامج الأغذية العالمي إلى مناطق متضررة من النزاع المسلح. ويعيش ٦٠ في المائة تقريبا من إجمالي ٨١٥ مليون شخص يعانون من الجوع اليوم في ظل النزاع. ويعيش ثلاثة أرباع الأطفال الذين يعانون من توقف النمو في بلدان متضررة من النزاع. وريثما تتم تسوية تلك النزاعات وتترسخ جذور التنمية، ستظل مجتمعات محلية ومناطق بأكملها تكابد الجوع والمعاناة.

فلنتكلم عن كل واحدة من تلك الأزمات الغذائية على حده. في شمال شرق نيجيريا، هناك ٨,٥ مليون شخص تقريبا في حاجة إلى المعونة الإنسانية حاليا. وقد حدثت تحسنات ملموسة في الأمن الغذائي في بعض المناطق، وذلك بفضل جهود الحكومة والمنظمات الإنسانية. بيد أن وكالات المعونة تواجه عقبات بسبب استمرار الهجمات التي تشنها جماعة بوكو حرام، في حين أن العمليات العسكرية النيجيرية تؤثر أيضا على إمكانية الوصول. ونعتقد أنه لا توجد إمكانية بالمرة للوصول

إلى نحو ٧٠٠ ٠٠٠ شخص في أجزاء من ولايتي بورنو ويوبي وأنهم ربما يحتاجون إلى دعم عاجل. وقد تضرر ثلثا مرافق الرعاية الصحية في هاتين الولايتين. وتعاني المرافق العاملة هناك من نقص في الموظفين وتفتقر إلى المياه النقية والأدوية والمعدات الأساسية. ويشكل ذلك تحديات خطيرة جدا في التعامل مع حالات تفشي الكوليرا والملاريا والحصبة.

وفي الصومال، يعتمد أكثر من ستة ملايين شخص على المعونة الإنسانية للبقاء على قيد الحياة. وتواجه وكالات المعونة والجهات الشريكة لها النزاع المسلح وانعدام الأمن وإغلاق الطرق والبيروقراطية التي لا لزوم لها. وقُتل أربعة من العاملين في مجال تقديم المعونة في الأشهر الثمانية الأولى من هذا العام، ووقع أكثر من ١٠٠ حادثة عنف أثرت على منظمات المعونة. ولا تزال أجزاء كبيرة من جنوب ووسط الصومال تحت سيطرة حركة الشباب أو تخضع لنفوذها. ولا يمكن لوكالات المعونة الوصول إلى قرابة ١,٩ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة. وإمكانية الوصول البري تحد منها بشدة نقاط التفتيش غير القانونية وأشكال الحصار. وتستهدف حركة الشباب وغيرها من الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة العاملين في المجال الإنساني وتصادر إمدادات المعونة أو تدمرها. وفي الوقت نفسه، فإن الحكومة كثيرا ما تفرض عقبات بيروقراطية، تشمل فرض ضرائب تعسفية والتدخل في التعيين وإرساء العطاءات.

وفي جنوب السودان، أمكن تفادي المجاعة على الصعيد المحلي، غير أن انعدام الأمن الغذائي الحاد ارتفع إلى مستويات غير مسبوقة. وتمنع الحكومة وجماعات المعارضة وصول الوكالات إلى مناطق تمس فيها الحاجة إلى المعونة، بما في ذلك أجزاء من المنطقة الاستوائية الكبرى ومنطقة أعالي النيل الكبرى، ومناطق تقع إلى الجنوب والغرب من واو. وقد قُتل ١٩ من العاملين في مجال تقديم المعونة منذ كانون الثاني/يناير، واستلزم الأمر نقل أكثر من ٤٤٠ موظفا آخرين. ويجري بانتظام نهب الإمدادات الإنسانية من القوافل والمجمعات. وجرى الإبلاغ عن أكثر من ٨٣٠ حادثا يتعلق بإمكانية الوصول خلال هذا العام، انطوى أكثر من نصفها على أعمال عنف ضد الوكالات الإنسانية. ويعني ذلك أنه يقع أكثر من حادث واحد من هذا القبيل يوميا ضد العاملين في المجال الإنساني. والقوات الحكومية وقوات المعارضة على السواء ضالعة في ذلك. وأدى انهيار الاقتصاد إلى انتشار العنف وتزايد الإجرام، مما يجعل إيصال المعونة الغذائية أكثر خطورة.

وفي اليمن، ساعد برنامج الأغذية العالمي وشركاؤه في تجنب المجاعة بالوصول إلى سبعة ملايين شخص في آب/أغسطس – بزيادة نسبتها ٦٠ في المائة مقارنة بالنصف الأول من هذا العام، ولكن ملايين عديدة من البشر ما زالوا يعانون. ويصعب الوصول إلى حوالي ٧٠٠ ٠٠٠ شخص في محافظات صعدة والحجة والحديدة وتعز بسبب العوائق البيروقراطية والغارات الجوية والقصف والاشتباكات البرية. ويفرض كل من التحالف الموالي لعبد الملك الحوثي وعلي عبد الله صالح، الذي يسيطر على العاصمة صنعاء، وحكومة اليمن قيودا على حركة ونقل العاملين في المجال الإنساني والمعونة. وأدى الحصار الاقتصادي إلى زيادة في تكاليف الوقود بأكثر من ٥٠ في المائة وفي تكاليف الغذاء بنسبة٣٠ في المائة مقارنة بمستويات ما قبل الأزمة. وفي الوقت نفسه، أسفر تفشي وباء الكوليرا، وهو الأكبر من نوعه في العالم، عن نحو ٨٠٠ ٠٠٠ حالة إصابة مشتبه بها وأكثر من ٢ ٠٠٠ حالة وفاة.

وقد أعلنت أطراف النزاع في تلك البلدان الأربعة جميعها التزامها بالقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، ولكن معظمها لم يف بذلك. وأنا أدعوها وكذلك الأطراف التي لديها نفوذ عليها إلى ترجمة هذا الالتزام إلى تدابير عملية للتصدي للإفلات من العقاب على الفور. وهذا يعني السماح بالمرور السريع ودون إعاقة لعمال الإغاثة الإنسانية وتيسير ذلك وعدم

فرض عراقيل إلا بحسن نية واحترام وحماية العاملين في المجال الإنساني والإمدادات.

كما أدعو إلى اتخاذ تدابير عاجلة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، وتحسين إمكانية وصول المساعدات إلى المحتاجين والتخفيف من المعاناة الإنسانية. وعلى وجه التحديد، أود أن أطلب إلى المجلس أن يواصل المشاركة في العملية السياسية في الصومال ويدعمها، وأشجع حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء على تثبيت العلاقة بينهما. ومما يبعث على القلق أننا نرى أن هذه العملية لا تسير بالقدر الذي نريده من السلاسة. وبدون إحراز تقدم بشأن السياسة والأمن، فإن أي تحسينات في الحالة الإنسانية ستكون مؤقتة.

ومن الأهمية بمكان توضيح المسائل الرئيسية التي تحدد الولايات الاتحادية، بما في ذلك تقسيم السلطات، والاتفاقات المتعلقة بالإيرادات وتقاسم الموارد بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات. وأرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة والعديد من الولايات الاتحادية بغية تحسين إمكانية الوصول بإزالة الحواجز من الطرق وإزالة نقاط التفتيش غير القانونية، وأدعو إلى مواصلة إحراز التقدم. وفي نيجيريا، أشجع الحكومة ونظرائها في منطقة حوض بحيرة تشاد على وضع استراتيجية إقليمية للتصدي للأسباب الجذرية لتلك الأزمة.

وأحث جميع الشركاء على تكثيف الجهود الرامية إلى تقديم المعونة الإنسانية، فضلا عن الحلول الطويلة الأجل من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ومن الأهمية بمكان أن يتم تعزيز الوجود المدني في المناطق التي أصبح من الممكن الوصول إليها مؤخرا، وأرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة لتحقيق هذا الهدف. وفي اليمن، نواجه ازدياد المعوقات والتشويش من جانب تحالف الحوثيين وعلي عبد الله صالح الذي يسيطر على صنعاء، بينما تحاول الحكومة اليمنية وشركاؤها في الائتلاف، الذي تقوده المملكة العربية السعودية، استعادة الشرعية. وأدعو جميع الأطراف إلى كفالة الوصول دون عوائق إلى السكان المحتاجين. وأكرر الدعوة إلى سداد رواتب موظفي الخدمة المدنية والتشغيل الفعال والمستمر لميناء الحُديدة. إن ما تشتد الحاجة إليه هو أن تعود الأطراف إلى طاولة المفاوضات وتركز على الاتفاق. والدول الأعضاء التي لها تأثير عليها يجب أن تؤدي دورها أيضا.

وأخيرا، أحث أطراف النزاع في جنوب السودان إلى التصالح على وجه الاستعجال، لمنع تفاقم انعدام الأمن الغذائي، وتنقلات اللاجئين التي تهدد بزعزعة الاستقرار في المنطقة، واستمرار المعاناة الإنسانية والبؤس. وأشجع جميع الدول الأعضاء على دعم منتدى التنشيط الرفيع المستوى التابع لهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية الذي اكتسب زخما في الأسابيع الأخيرة. وأحث الحكومة على تيسير الوصول إلى السكان المحتاجين، وتكفل سلامة العاملين في المجال الإنساني والإمدادات، وتزيل العوائق البيروقراطية التي تعرقل إيصال المعونة.

وفي الشهر الماضي، أصدرت وكالات الأمم المتحدة للأغذية والتغذية تقريرا معنونا ”حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم“. وقد أكد ذلك التقرير أننا نشهد الآن عكس اتجاه الانخفاض الطويل الأجل في الجوع. إن الصراع وانتهاكات القانون الإنساني الدولي تزيد حتما قابلية التضرر من جميع أنواع الأخطار، بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي، الذي يسبب بدوره في فرار الناس. وتشير تقديرات برنامج الأغذية العالمي إلى أن زيادة بنسبة ١ في المائة في انعدام الأمن الغذائي تفضي إلى ارتفاع عدد اللاجئين بنسبة ٢ في المائة.

فالنزاع في أحد البلدان يفرض على جيرانه المطالب بتوفير الأغذية والخدمات الأساسية للاجئين. وهو ما يمكن أن يؤدي إلى المزيد من عدم الاستقرار، مما يؤثر على أمن المنطقة بأسرها وخارجها. والوقاية، كما هو الحال دائما، يجب أن تكون هي شعارنا. وقد أدت آليات الإنذار المبكر بالمجاعة وظائفها على نحو جيد الشمال الشرقي لنيجيريا، واليمن، والصومال، وجنوب

السودان. وسنواصل دعم الوقاية من المجاعة وتقديم المساعدات الإنسانية. ويجب أن يُكمَلَ تقديم المساعدات الإنسانية وتعزيز احترام القانون الدولي الاستثمار في السلام المستدام والحلول الشاملة الطويلة الأجل.

إن تلك البلدان تواجه التطرف العنيف في الوقت الذي يجتاحها الركود الاقتصادي وانخفاض أسعار النفط. وهي أمثلة قوية على التحديات المعقدة والمتعددة الأبعاد التي نواجهها. وتتطلب اتباع نهج على نطاق المنظومة يعالج الصلة بين العمل الإنساني والتنمية وعلاقتها بالسلام. ويجب أن تشارك الوكالات الإنمائية في وقت مبكر، بإيجاد حلول مبتكرة. وقد اثبت البنك الدولي أنه من الممكن توسيع نطاق البرامج الموجهة نحو التنمية، المكملة للاستجابة الإنسانية، حتى في البلدان الهشة مثل اليمن. وأرحب بتلك الجهود، التي يجب أن تشمل البلدان المجاورة في المنطقة ودول الخط الأمامي.

وعلى المدى الطويل، يجب علينا أن نركز على ما تحتاج إليه المجتمعات المحلية والبلدان للخروج من النزاعات الطويلة الأمد وعدم الاستقرار. ويجب علينا ألا نساعد الناس على البقاء على قيد الحياة فحسب، بل على الازدهار أيضا. والآن، يجب علينا أن نتعهد على وجه الاستعجال بزيادة المعونة الإنسانية وتمويل البرامج التي وضعناها. وحيثما لم نتمكن من منع نشوب النزاعات أو تسويتها، يجب علينا أن ندعم الضحايا والناجين. ومن غير المعقول أن تضطر وكالات المعونة إلى اتخاذ قرارات الحياة أو الموت بشأن الذين ينبغي أن يحصلوا على المعونة، بسبب نقص الموارد. وأود أن أعرب عن امتناني لما أُبديَ من تضامن وأحض على مواصلة الالتزام والدعم.

السيد سكاو (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أضم صوتي إلى صوتكم، سيدي الرئيس، في الترحيب بالأمين العام في مجلس الأمن اليوم في هذه الإحاطة الإعلامية الهامة، وأشكره على إحاطته الإعلامية الواقعية والشاملة. لم يكن من الضروري أن يطلق الأمين العام دعوته إلى العمل في شباط/فبراير. ومع ذلك، بتأييده لبعض من أشد الناس ضعفا في عالمنا، قد نكون تجنبنا كارثة إنسانية ذات أبعاد هائلة. فإنذاره المبكر إلى هذا المجلس، مُطالباً بدعمنا في معالجة اشتداد خطر المجاعة في اليمن والصومال وجنوب السودان والجزء الشمالي الشرقي من نيجيريا، أدى إلى التعجيل باتخاذ التدابير اللازمة لمنع وقوع كارثة.

وذلك النوع من التفاعل فيما بيننا، الذي تقع الوقاية في صميمه، يقدم نموذجا للمستقبل، خاصة وأن الأزمات الإنسانية تتسبب فيها النزاعات على نحو متزايد. والبيان الرئاسي للمجلس، المقترح من السويد وغيرها من الدول، يوضح أن لاستمرار النزاعات والعنف عواقب إنسانية وخيمة. وعلاوة على ذلك، فإن تلك النزاعات تعرقل، في الوقت نفسه، الاستجابة الإنسانية الفعالة، مما يؤدي إلى مستويات مروعة من المعاناة الإنسانية، بما في ذلك المجاعة، في تلك الحالات. وهذا اتجاه يبعث على القلق.

إن ما أبداه الأمين العام غوتيريش على نحو متسق من ريادة› وتأييده للاستجابة الإنسانية الطويلة الأجل للتصدي للتهديد المتمثل في المجاعة يكتسي قيمة لا تقدر بثمن. فمنذ دعوته إلى العمل، احتشد المجتمع الدولي وتعززت الجهود الإنسانية في البلدان الأربعة جميعها. أجل، على نحو ما أشير إليه اليوم، ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وأود أن أثير ثلاث نقاط في هذه الظهيرة بشأن الاستجابة حتى الآن وما الذي يمكن القيام علاوة على ذلك.

أولا، أود أن أشيد بالنساء والرجال في المجتمعات المحلية الذين كانوا في طليعة التصدي لتلك الأزمات. وأود أيضا أن أشيد بالعاملين في المجال الإنساني الذين يخاطرون بحياتهم لإنقاذ الآخرين. ويجب أن يحظوا بدعمنا الكامل. إننا نشعر بالجزع إزاء من عدم إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية والهجمات المستمرة على العاملين في المجال الإنساني، فضلا عن المستشفيات

والعيادات والعاملين في المجال الطبي. وهذا أمر غير مقبول يهدد حياة العاملين في المجال الإنساني، فضلا عن قدرتهم على إنقاذ حياة الآخرين. وعلى نحو ما أكد عليه المجلس من قبل، فإن الاحترام الكامل من جانب جميع الأطراف للقانون الإنساني الدولي أمر لا غنى عنه.

ونحن نرحب بالاستجابة السخية من الجهات المانحة الدولية للدعوة إلى العمل التي أطلقها الأمين العام. فقد تم التعهد بالتزامات طموحة من جانب الجهات المانحة في مؤتمري المانحين المتعاقبة في أوسلو ولندن وجنيف. وقد دعمت السويد، من جانبها، الاستجابة في البلدان الأربعة إذ قدمت أكثر من ١٣١ مليون دولار في شكل مساعدات إنسانية ثنائية. والتمويل الإنساني المرن والحرج من حيث التوقيت المتاح من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، الذي خصص حتى الآن ١١٨ مليون دولار، كان أيضا هاما على نحو خاص في الشروع في الاستجابة الإنسانية.

وكما قال الأمين العام في الشهر الماضي، إن السيطرة على المجاعة لا تعني وقف المعاناة. ولذلك السبب، نرحب بتعزيز مشاركة الجهات الإنمائية الفاعلة، في إطار استجابة أكثر شمولا تهدف إلى بناء القدرة على التكيف في الأجل الطويل. كما أننا نرحب بتجديد وتعميق وتنشيط الشراكة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من هذا العمل للخروج من دوامة الضعف والاحتياجات والاستجابة الإنسانية.

ثانيا، بينما يمكننا أن نرحب على نحو مستصوب بالاستجابة للدعوة إلى العمل التي أطلقها الأمين العام، يجب علينا أيضا أن نقر بأننا فشلنا جماعيا بالسماح لهذه الأزمات بالتطور إلى هذا المستوى أمام أعيننا. كما أن انعدام الأمن الغذائي على نطاق واسع فضلا عن خطر المجاعة لا يزالان قائمين في تلك البلدان الأربعة، وكذلك في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وللأسف، في عدد غير مقبول من الأماكن الأخرى.

والقاسم المشترك بين هذه الأزمات هو أنها ليست حوادث أو كوارث طبيعية إنما هي كوارث من صنع الإنسان جراء النزاعات والعنف. نعم، نحن بحاجة إلى المزيد من التمويل؛ نعم، نحن بحاجة إلى المزيد من الوصول؛ لكن ذلك لن ينهي تلك الأزمات أو يحول دون نشوء أزمات جديدة. يجب أن تكون هناك حلول سياسية للنزاعات التي تتسبب في الأزمات الإنسانية التي يمكن تفاديها تماما والتي تزيد باطراد من الاحتياجات والمعاناة مما يجعل الاستجابة الإنسانية القوية وطويلة الأجل أكثر صعوبة بكثير. إن إنهاء هذه النزاعات يعني أيضا معالجة الأسباب الجذرية التي تؤدي إليها، ومنها تخلف النمو وانعدام المساواة والإقصاء، التي تتفاقم بدورها بفعل آثار تغير المناخ. علينا صنع السلام وبناؤه والحفاظ عليه. علينا جميعا دور نضطلع به في استراتيجيات الاستجابة طويلة الأجل – كمجتمعات محلية مضيفة وكحكومات وكشركاء إقليميين وكجهات مانحة إنسانية وكأعضاء في المجلس.

أخيرا، فقد بادرت السويد باقتراح إصدار بيان رئاسي (S/PRST/2017/14) بشأن خطر المجاعة في تلك السياقات الأربع والاستجابة الإنسانية. وقد فعلنا ذلك لأننا اعتقدنا أنه من المهم التأكد من أن كامل ثقل مجلس الأمن وراء دعوة الأمين العام إلى العمل. إن المسألة المتعلقة بكيفية تسبب النزاعات في الأزمات الإنسانية ومنع دوائر العمل الإنساني من الاستجابة لا تقتصر على البلدان الأربعة التي تناولها البيان الرئاسي. تقديم المساعدة الإنسانية الأساسية إلى من هم في أمس الحاجة إليها تشكل أحد التحديات التي تواجه الوكالات الإنسانية على نحو متزايد في سعيها إلى الاضطلاع بعملها المنقذ للأرواح.

على مجلس الأمن دور يؤديه في ضمان أن تلك الوكالات يمكنها القيام بعملها عندما ينشأ عن نزاع له عواقب إنسانية مدمرة، نزاع يعوق استجابة إنسانية فعالة، خطر تفشي المجاعة. ونحن على استعداد لمواصلة القيادة بشأن القضايا الإنسانية في

حالات الطوارئ المعقدة خلال الفترة المتبقية من عضويتنا في المجلس والعمل مع الأعضاء الحاليين والقادمين على استكشاف المزيد من إجراءات المجلس. في هذا الصدد، وكخطوة أولى، سنرحب بمعلومات مستكملة من الأمين العام في أوائل عام ٢٠١٨ بشأن موقفنا فيما يتعلق بالتحديات التي تم تحديدها اليوم، وبشأن أي دروس مستفادة تي يمكن تطبيقها على نطاق أوسع وبشأن ما يلزم من دعم إضافي من المجلس للتصدي لتلك التحديات ومنع المزيد من المعاناة. نحن ملتزمون بالوقوف مع الأمين العام في تلك الجهود.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية. لقد وجه، قبل ثمانية أشهر، صيحة تحذير عاجلة إلى العالم من أن خطر المجاعة وخطر موت الملايين جوعا يخيم بشكل كبير على شعوب الصومال وجنوب السودان وشمال شرق نيجيريا واليمن. اليوم، وبفضل دعوته إلى العمل والجهود العالمية التي تلت ذلك، تمت السيطرة على خطر المجاعة. غير أن هذا ليس مدعاة للاحتفال. كما قال الأمين العام في إحاطته الإعلامية، عدم وجود مجاعة ليس عدم وجود احتياجات. الجوع تحت أي مسمى يظل جوعا. في كل بلد من البلدان التي ذكرتها للتو، لا تزال الاحتياجات كبيرة – هائلة في الواقع – بل وأكثر مما كانت عليه في شباط/فبراير.

في الصومال، يبيت أكثر من ٣ ملايين شخص جياعا. ويمكن أن يقال الشيء نفسه عن أكثر من ٥ ملايين في شمال شرق نيجيريا. وفي جنوب السودان، من يعوزه الطعام أكثر فعليا ممن لديه طعام. أكثر من نصف السكان – أكثر من ٦ ملايين شخص – يعانون بشدة من انعدام الأمن الغذائي. وفي اليمن، كما سمعنا في وقت سابق من هذا الأسبوع، يعاني الآن أكثر من ١٧ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي، وحوالي ٧ ملايين منهم على حافة المجاعة.

ولإبراز مدى عمق المأساة، فإن أشد الضرر في تلك البلدان الأربع يقع على النساء والفتيات والأطفال. وكما يعلم المجلس جيدا، فإن الحل الطويل الأجل لكل تلك الأزمات هو إنهاء النزاعات ومنع نشوبها، لكن الحلول الطويلة الأجل وحدها لا تنجح عندما يقتل الجوع في الأجل القصير. نحن بحاجة إلى أن تصل المعونة بسرعة إلى المحتاجين، وبصفتنا المجلس، علينا أن نجد الإرادة السياسية اللازمة للتغلب على الحواجز التي تحول في كثير من الأحيان دون حدوث ذلك. لسنا بحاجة إلا أن ننظر إلى جنوب السودان، حيث يتهم المقاتلون من كل جانب المدنيين بأنهم يطعمون العدو أو يحصلون منه على طعامهم. القيود المفروضة على سبل الوصول والعقبات البيروقراطية والهجمات على العاملين في المجال الإنساني لا تزال تؤخر إيصال المساعدات المنقذة للحياة، مع الإبلاغ عن أكثر من ١ ٦٠٠ حادث يتعلق بالوصول منذ بداية عام ٢٠١٦ – حادث يفيد بمنع إيصال الأغذية إلى من هم في أمس الحاجة إليها، مرتين على الأقل يوميا، على مدى سنتين تقريبا.

وفي شمال شرق نيجيريا، القصة هي نفسها، عدم قدرة وكالات المعونة على الوصول إلى العديد من المحتاجين بسبب استمرار القتال بين جماعة بوكو حرام والقوات الحكومية. وعلى سبيل الأولوية، يجب على الحكومة النيجيرية حماية المدنيين وتوفير وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق. وبموازاة ذلك، ينبغي للحكومة أن تحدد خطوات واضحة لإنهاء النزاع لا تعتمد على التدابير العسكرية وحدها. لا يمكن تحقيق السلام المستدام إلا من خلال معالجة الأسباب الجذرية للعنف.

في اليمن، حيث أخطر حالة إنسانية اليوم، فإن الغذاء هو أكبر سلاح ونقص الغذاء هو القاتل الأكبر. كان المجلس واضحا جدا هذا الأسبوع بشأن ضرورة زيادة وصول المساعدات الإنسانية والتجارية إلى اليمن وجميع أرجائه، بما في ذلك عن طريق زيادة قدرات جميع الموانئ اليمنية، ولا سيما ميناء الحديدة. ويلزم أيضا أن نرى دفع رواتب موظفي القطاع العام بصورة منتظمة في جميع أنحاء البلد، بدءا بالعاملين في قطاعات الصحة

والمياه والصرف الصحي وإدارة النفايات من أجل القضاء على الكوليرا والحفاظ على الخدمات الحكومية الأساسية.

في الصومال وحده نجد أن الجفاف مسؤول جزئيا عن الحالة. وحتى هناك، تظل الحرب هي المسبب والمساهم الرئيسي في المأساة الإنسانية التي تتكشف. والقيود المفروضة على الوصول مرة أخرى سبب رئيسي للأزمة، مع العوائق التي تعترض إيصال المساعدة الإنسانية على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولايات، فضلا عن الرسوم الضخمة غير المشروعة التي تحد من الوصول وتزيد من تكاليف الإيصال.

في الختام، إن ما نشهده في جميع تلك البلدان هي عودة لاستخدام الجوع كسلاح من أسلحة الحرب. تدمير المزارع وقطعان الماشية والأسواق والقيود على المعونة الإنسانية والوصول إلى السلع التجارية هي جميعها أساليب متعمدة للحد من وصول الناس إلى التغذية الكافية والرعاية الصحية. من الضروري أن ندرك أن ذلك يحدث نتيجة لقرارات سياسية. وبالتالي، يجب على المجلس أن يمارس ضغوطه السياسية على أولئك المسؤولين ويخضعهم للمساءلة. لدينا السلطة وعلينا واجب التأثير في سلوكهم صوب الاتجاه الصحيح. لقد حان الوقت لنقول إن الكيل قد طفح.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية. ونقدر قيادته وصوته في دق ناقوس الخطر بشأن أمم على حافة المجاعة. الاحتياجات الإنسانية في شمال شرق نيجيريا والصومال وجنوب السودان واليمن لم يسبق لها مثيل. تشهد تلك البلدان ما يسمى أشرس الدوامات، حيث تفاقم النزاعات من نقص الغذاء والرعاية الصحية، وهو ما يؤدي بدوره إلى تفاقم مخاطر الإصابة بالأمراض. تعاني جميع البلدان الأربع من تفشي وباء الكوليرا المدمر. يبدو أن البلايا تأتي الواحدة تلو الأخرى، لكنها ليست بسبب غضب الله إنما هي بسبب أفعال البشر وفي حالات كثيرة جدا، فهي بسبب أفعال الزعماء الذين يهتمون بالسلطة أو المكاسب الشخصية أكثر من اهتمامهم بسلامة وأمن مواطنيهم.

في آب/أغسطس، أقر المجلس حقيقة مؤسفة عندما أعلنا أن المجاعة مسألة تتعلق بالسلم والأمن الدوليين (S/PRST/2017/14). هذه النزاعات تهددنا جميعا. يلجأ الأشخاص غير القادرين على الحصول على الغذاء والماء والخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية على الأرجح إلى الجماعات المسلحة والمتطرفة. ويمكن لأوبئة، مثل الكوليرا، أن تنتشر عبر الحدود. لم يتسبب الجفاف أو نوع من الكوارث الطبيعية الأخرى في أكبر حالات طواري في مجال الأمن الغذائي منذ الحرب العالمية الثانية. السبب الرئيسي في خطر المجاعة في اليمن وجنوب السودان وشمال شرق نيجيريا والصومال هو أن المقاتلين لا يسمحون بوصول الغذاء لمن هم في حاجة إليه. وفي بعض الحالات، هناك تقارير تفيد بأن الأطراف المتحاربة تحاول تجويع مجتمعات محلية بأكملها لإرغامها على الخضوع. هذا أمر مروعة ويتطلب اهتمام المجلس الكامل والفوري.

لقد استجاب كثيرون إلى الحاجة الماسة للمساعدة في هذه البلدان الأربعة. لدى افتتاح أعمال الجمعية العامة، أعلنت الولايات المتحدة تقديم أكثر من ٥٧٥ مليون دولار كمعونة إضافية، لترتفع مساهمتنا الإجمالية لصالح السكان المتضررين من هذه الأزمة إلى أكثر من ٢,٤ بليون دولار في عام ٢٠١٧. ونحض جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الانضمام إلينا والقيام بدورهم.

وفي معظم الحالات، تمثل إمكانية الوصول إلى الأشخاص اليائسين المشكلة الرئيسية. وقد تكون المعونة الغذائية متاحة ولكن يتعذر إيصال المساعدات إلى من هم في حاجة إليها. وهذا صحيح بصفة خاصة في جنوب السودان ونيجيريا واليمن. ففي جنوب السودان، ساعدت الاستجابة الإنسانية الضخمة

على منع حدوث مجاعة في وقت سابق من هذا الصيف، ولكن استشراء النزاع في جنوب السودان جعل نصف السكان يواجهون خطر الموت جوعا.

وكثيرا، ما تؤدي الجماعات المسلحة والعقبات البيروقراطية إلى منع أو تأخير إيصال المساعدات الإنسانية، ويتزايد عدد الهجمات على العاملين في مجال تقديم المعونة بمعدل مفزع. فمنذ عام ٢٠١٣، قتل ٨٥ عاملا في مجال المساعدة الإنسانية في جنوب السودان وحده، قُتل ١٨ منهم خلال هذا العام. وفي اليمن، يواجه السكان في آن واحد أسوأ تفش لوباء الكوليرا على مستوى العالم وأكبر حالة طوارئ تتعلق بالأمن الغذائي في العالم. وعلى غرار أماكن أخرى، يعاني النساء والأطفال أكثر من غيرهم. ولا يوجد حل عسكري في اليمن. ولن تكون ثمة نهاية دائمة للعنف، إلا من خلال اتفاق سياسي شامل. بيد أن الاحتياجات الإنسانية في اليمن لن تنتظر بدء عملية سياسية. ويجب على جميع الأطراف أن تبذل كل ما في وسعها للتخفيف من معاناة المدنيين في اليمن.

وهناك خطوات عملية يمكن اتخاذها حاليا، بل اليوم، لتيسير إيصال الأغذية والوقود والأدوية إلى الأشخاص الذين أصابهم اليأس. وتبدأ تلك الخطوات بزيادة القدرة على إيصال المعونة والسماح بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء اليمن. وفي نيجيريا، لا تزال الهجمات التي تشنها جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام تحول دون إيصال المعونة. والولايات المتحدة ملتزمة تماما بالعمل مع شركائنا النيجيريين لإلحاق الهزيمة بالإرهابيين، ولكن يتعين تلبية احتياجات ٥,٢ ملايين نيجيري يعانون. وينبغي للحكومة النيجيرية أن تقوم بالمزيد من أجل تبسيط عمليات تسليم المساعدات والسماح للعاملين في المجال الإنساني بالوصول إلى جميع المدنيين المحتاجين. وفي الصومال، ساعدت المساهمات غير المسبوقة من الجهات المانحة والقيادة الفعالة للحكومة الاتحادية في البلد على تجنب المجاعة حتى الآن، غير أن التهديد لا يزال قائما. وهناك أيضا، يعوق الإرهابيون والجماعات المسلحة الأخرى الاستجابة الإنسانية.

وفي كل بلد من هذه البلدان الأربعة، يعني تجنب المجاعة التأكد من إمكانية إيصال المعونة إلى الجياع. ولا مبرر للتأخير. ويتعين على جميع أعضاء المجلس والمجتمع الدولي توحيد صفوفهم من أجل مساءلة جميع الأطراف الفاعلة في الميدان. وعندما تعرقل هذه الأطراف المعونة، يجب أن نخضعها للمساءلة. وعندما لا تسمح بالعبور الآمن للعاملين في المجال الإنساني، يتعين علينا أن نصر على أن يكون بوسع العاملين في مجال تقديم المعونة العمل من دون خوف على سلامتهم، وأن يكون بوسعهم الوصول إلى جميع السكان المحتاجين.

إن وظيفة المجلس هي تعزيز وصون السلام والأمن وحقوق الإنسان. وتشكل الوقاية من المجاعة جزءا هاما من ولايتنا. فالمجاعة هي في آن معا نتيجة لانهيار السلام والأمن وحقوق الإنسان، وعامل يساهم في استمرار أعمال العنف وانعدام الأمن. ونطلب اهتمام المجلس المتواصل بهذه المهمة الجيدة والضرورية. ونطلب ألا نكتفي بالكلام والتبرعات. فلنتخذ خطوة أخرى ونحاسب من يحولون دون إمكانية الوصول على جرائمهم.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يشكر الوفد السنغالي الرئاسة الفرنسية على عقد هذه الجلسة الهامة بشأن مسألة المجاعة، الأمر الذي يتطلب استجابة دولية دائمة ونهائية وفعالة ومنسقة.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على إحاطته الإعلامية الهامة وعلى جهوده المستمرة الحاسمة الرامية إلى تعبئة المجتمع الدولي من أجل مكافحة المجاعة.

بالإضافة إلى تسبب المجاعة في وفاة ملايين الأشخاص، فإنها تؤدي كذلك إلى انعدام الاستقرار الاجتماعي وتطيل أمد

الحلقة المفرغة للفقر والاعتماد على المعونة. والأسوأ من ذلك، أنها تزيد بشكل خطير، في حالات الصراع، من ضعف السكان المتضررين، وخاصة الأطفال والنساء وكبار السن.

ولهذا السبب، دق الأمين العام عن حق في بداية العام ناقوس الخطر، لكي يوجه انتباه جميع الدول الأعضاء إلى محنة الملايين من البشر المهددين بالمجاعة في عدة بلدان، في شمال شرق نيجيريا وجنوب السودان والصومال واليمن، وهي الحالات الأكثر إلحاحا وإثارة للقلق، حيث يتعرض ٢٠ مليون شخص للخطر.

إن هذه الأزمة الإنسانية، وهي ربما الأسوأ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، كما أشار إلى ذلك وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ في بيانه أمام مجلس الأمن في شهر آذار/مارس الماضي (انظر S/PV.7897)، يمكن أن تزداد سوءا إذا لم نتصرف بسرعة أكبر، لا سيما فيما يتعلق بإمكانية الوصول والتمويل والتوصل إلى حلول سياسية مستدامة.

وفي اليمن وجنوب السودان والصومال وفي شمال شرق نيجيريا، ترتبط التحديات التي تواجه العمل الإنساني في المقام الأول بصعوبة الوصول أو حتى استحالته إلى من هم في حاجة للمساعدة وبانعدام الأمن المرتبط بالصراع. ولذلك، فإننا نكرر دعوتنا جميع أطراف تلك الصراعات إلى الامتثال للقانون الدولي الإنساني، وهي ملزمة بموجبه بكفالة حماية المدنيين بما في ذلك ممتلكاتهم والهياكل الأساسية المدنية، وإلى إتاحة الوصول الكامل ودون عوائق إلى المساعدة الإنسانية.

وعلاوة على ذلك، يتطلب التصدي لهذه الأزمة التمويل الفوري والكافي والذي يمكن تعبئته بسهولة. وفي هذا الصدد، نرحب بتأمين أكثر من ٦٠ في المائة من مبلغ الـ ٤,٩ بلايين دولار المطلوب للاستجابة على وجه الاستعجال للاحتياجات المحددة في اليمن وجنوب السودان والصومال والجزء الشمالي الشرقي من نيجيريا. ونحث على المزيد من المساهمات من جانب كل من الدول والقطاع الخاص بغية التمكين من التنفيذ الكامل لبرامج المساعدة القائمة، بما في ذلك خطط الاستجابة الإنسانية التي وضعها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

في مستهل بياني، تكلمت عن الحاجة إلى استجابة نهائية ودائمة للأزمة، لأن وفد بلدي على اقتناع بأن العالم لديه الموارد والقدرات والوسائل اللازمة للقضاء على الجوع وشبح المجاعة في العالم بشكل دائم ونهائي.

وعلاوة على ذلك، سيكون لأي نهج بديل، سواء قام على الوصول الفوري ودون عوائق، أو على التمويل الكافي والمتاح أو على تعبئة أسرع وأكثر تماسكا لجهود الأطراف الإنسانية والإنمائية، أثر محدود زمانيا ومكانيا.

وبالإضافة إلى ذلك، ونظرا لأن الصراعات تتسبب في الكثير من حالات المجاعة، يتعين على مجلس الأمن، بوصفه الهيئة الرئيسية المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين، استخدام جميع الوسائل المتاحة لديه للعمل مع الأطراف المعنية بحسن نية من أجل البحث عن حلول سياسية. ونرى أن ذلك هو السبيل الوحيد لإنهاء معاناة السكان بصورة دائمة.

إن السنغال مقتنعة بمزايا الوقاية. ومن هذا المنطلق، فإنها تدعو إلى إنشاء نظم إنذار موثوقة ودقيقة، استنادا إلى التعاون المخلص مع جميع الجهات المعنية ذات الصلة، ولا سيما المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وذلك من أجل منع نشوء الأزمات كلما كان ذلك ممكنا. أخيرا، يعتقد وفد بلدي أنه ينبغي أن نعمل على تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام السنغال بألا تدخر وسعا لكفالة النجاح في جهود التعبئة الدولية. وبالإضافة إلى إشادتي قبل قليل بالأمين العام على عمله المتفاني، أود أيضا أن أعرب عن امتناني لجميع المنظمات ولكل أصحاب المصلحة

بصفة عامة، سواء داخل الأمم المتحدة أو في إطار المنظمات غير الحكومية، المنخرطين في المجال الإنساني لمساعدة الملايين من ضحايا الأزمات.

السيد عمروف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الأمين العام غوتيريش على إحاطته الإعلامية المتبصرة للغاية بشأن واقع المعاناة الصارخ والمؤلم الذي يسببه خطر المجاعة في اليمن وجنوب السودان والصومال والجزء الشمال الشرقي في نيجيريا. وتمشيا مع البيان الرئاسي بشأن المجاعة الذي اعتمد في أوائل آب/أغسطس (S/PRST/2017/14)، نشيد بالأمين العام على دعوته الجريئة والحسنة التوقيت إلى المجتمع الدولي للتصدي لتلك التهديدات.

وفي الوقت نفسه، نشيد مع عميق التقدير بالجهود الدؤوبة التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية من أجل التخفيف من وطأة الكوارث الواسعة النطاق التي تؤثر على أكثر من ٢٠ مليون نسمة في تلك البلدان. غير أنه على الرغم من تلك الجهود، فإننا نجد الإحصاءات التي سمعناها اليوم صادمة، وينبغي أن توقظنا لإدراك أن ما نشهده الآن هو الأسوأ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وتأسيس الأمم المتحدة نفسها.

وعلى الرغم من أننا نعرب، كأعضاء بالمجلس، عن قلقنا البالغ، يتعين علينا أن نتجاوز عبارات التضامن ونشرع على الفور في معالجة المشكلة باستراتيجيات عملية. إن أحد الأسباب الرئيسية للمجاعة في البلدان قيد المناقشة هي أنها جميعا متضررة من النزاعات المسلحة المستمرة والعنف، الأمر الذي يعطل سبل عيش الناس والوصول إلى الأسواق، ويؤدي إلى التشرد الواسع النطاق، الذي يتفاقم بفعل تغير المناخ. ومن الواضح أنه لا يمكن أبدا أن تكون الحلول العسكرية خيارا، إذ أنها لا تعمل إلا على زيادة حدة التوتر، مما يؤدي إلى المزيد من المآسي وانعدام الأمن الغذائي. وعلاوة على ذلك، من الواضح أن البطالة والفقر والتخلف الإنمائي والاستخدام غير المستدام للأراضي والمياه واستغلال الموارد الطبيعية ستزيد من احتمال حدوث مجاعة واسعة النطاق.

لقد كانت الطبيعة المترابطة لأزمات اليوم الإنسانية وأهمية تعزيز الصلة بين الأمن والتنمية واضحة للعيان خلال زيارة المجلس إلى منطقة حوض بحيرة تشاد في آذار/مارس، ولا شك في أنها ستتأكد خلال الزيارة المرتقبة إلى منطقة الساحل في الأسبوع المقبل. ومن الواضح أن الاستجابة للمجاعة تتطلب قوة واتصالا بين الحلول السياسية والاستراتيجيات الإنمائية الطويلة الأجل. وتتطلب الأزمات الإنسانية بلايين الدولارات، وهناك قصور في الوفاء بالتعهدات. إن دعواتنا إلى المزيد من التمويل لسد النقص عديمة الجدوى في كثير من الأحيان، على الرغم من النوايا الحسنة والإرادة السياسية للدول الأعضاء، بسبب المطالبات المتداخلة في جميع أنحاء العالم. ولذلك، من الضروري حشد المساعدة الدولية بالأموال الواردة من أجل تعزيز القدرة على الصمود والتغلب على الانقسام بين الاستثمارات في المجالين الإنساني والإنمائي.

وينبغي أن يكون هدفنا هو ضمان الأمن الغذائي وحماية سبل العيش الريفية والاستثمارات في الزراعة والثروة الحيوانية والوسائل الأهلية. وكل ذلك إنما يؤدي دورا في صنع السلام – كما ذكرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة – وسيساعد على تخفيف حدة التوترات، ولا سيما حيث تكون الإمدادات الغذائية والأسواق متأزمة جدا. ولذا ينبغي دعم الأمن الغذائي والزراعة عبر دورات النزاع وكذلك أثناء السلام المستدام.

وقد تبين أيضا أن دعم سبل العيش هو أفضل وسيلة للدفاع في السعي إلى حماية وإنقاذ الأرواح وتعزيز الإنتعاش وتعزيز القدرة على الصمود. ولذلك ينبغي لنا أن نفكر بشكل خلاق في توفير البذور والمدفوعات النقدية ومجموعات مواد الاستجابة السريعة وتوفير العلاج واللقاحات لحماية الماشية والحيلولة دون تفشي الأمراض، وفي تدريب العاملين على مستوى المجتمعات

المحلية. إن مشاريع توفير سبل العيش يمكن أن تشكل أساسا جيدا للجمع بين الناس من خلال تيسير عمليات السلام المحلية والمجموعات المجتمعية. وفي كل بلد من البلدان التي نركز عليها، يمكننا وضع مخططات من قبيل النقود مقابل العمل وقسائم التغذية والمدخلات.

وفي الوقت نفسه، فإن الوصول السريع ومن دون قيود للمساعدات الإنسانية أمر أساسي؛ ومن ثم الحاجة إلى إجراء حوار شامل مع جميع الأطراف في النزاع من أجل القضاء على جميع العقبات التي تحول دون إيصال المعونة إلى الفئات السكانية الضعيفة. وتلك عملية يتعين أن تنخرط فيها منظومة الأمم المتحدة برمتها وبعثاتها لحفظ السلام والأفرقة القطرية على وجه الخصوص، بالعمل جنبا إلى جنب مع الحكومات والجماعات المسلحة. كما ينبغي لنا أن نلتمس الدعم من البلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية وآلياتها للتدخل في الوقت المناسب، إلى جانب الجهات المانحة والشركاء، وفي المقام الأول، المجتمع المدني والسكان المحليين. ويجب أن نهدف، إلى جانب العمل لكفالة تنفيذ اتفاقات السلام، إلى جعل الزراعة والغابات ومصائد الأسماك أكثر إنتاجية ومستدامة من أجل الحد من الفقر الريفي والتمكين لمنظومات غذائية شمولية وذات كفاءة، وبالتالي زيادة قدرة الحياة البشرية على الصمود.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): تشكر الصين الأمين العام غوتيريش على إحاطته الإعلامية. لقد ظلت بعض البلدان والمناطق في أفريقيا وغرب آسيا تعاني، ومنذ بداية هذا العام، نقصا حادا في الأغذية بل ومجاعة بسبب الجفاف وتغير المناخ. وقد وجه الأمين العام، السيد غوتيريش نداء المساعدة الإنسانية الطارئة يحث المجتمع الدولي على تقديم الإغاثة للبلدان المتضررة. وتقدر الصين مبادرته والجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة من أجل التخفيف من آلامهم والمخاطر التي يواجهونها تقديرا عاليا. وتتعاطف الحكومة الصينية مع محنة هذه البلدان وشعوبها، وظلت توصل مساعدات غذائية طارئة سريعة من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف إلى نيجيريا وجنوب السودان والصومال واليمن بما قيمته ١٩٠ مليون يوان، أي حوالي ٢٧ مليون دولار.

وقد تحسنت المجاعة والأوضاع الإنسانية الخطيرة السائدة في البلدان والمناطق المعنية تحسنا كبيرا بفضل الجهود النشطة للمجتمع الدولي، غير أن المخاطر ما زالت تراوح مكانها، ولا يزال هناك نقص كبير في الموارد الإنسانية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة اللازمة لها. بادئ ذي بدء، تود الصين أن تشدد على أنه ينبغي إيلاء الاهتمام إلى مساعدة البلدان المعنية على تحقيق التنمية. فبسبب عدم كفاية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نجد أن العديد من البلدان النامية قليلة المنعة في مواجهة كوارث طبيعية من قبيل الجفاف والمجاعة، مما يكون له أثر سلبي على السلام والأمن المحليين. وينبغي أن تواصل الأمم المتحدة زيادة إسهامها في تنمية هذه البلدان، وأن تنهض بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأن تساعد البلدان المعنية على تسريع تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. فمن شأن ذلك أن يساعد على القضاء على أسباب النزاعات وتعزيز السلام المستدام من خلال التنمية المستدامة.

ثانيا، ينبغي لمختلف كيانات الأمم المتحدة أن تؤدي عملها وفق ولاياتها وأن تحسن تقسيم العمل والتعاون. وينبغي لمجلس الأمن، بوصفه الجهاز الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، أن يركز على مساعدة البلدان والمناطق المعنية على معالجة قضايا السلام والأمن. وينبغي له، على ذلك الأساس، أن يؤدي دورا نشطا في تنسيق وتعزيز التواصل والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة العاملة في مجالات مثل التنمية والإغاثة الإنسانية وقضايا الأطفال. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للاستفادة الكاملة من الدور الإيجابي الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية ودون

الإقليمية، ومن ثم إقامة أوجه تآزر داخل المجتمع الدولي في التصدي للمشاكل المختلفة.

ثالثا، ندعو المجتمع الدولي إلى التمسك بمفهوم المجتمع والمصير المشترك للإنسانية، من خلال الاستمرار في الاستجابة لنداء الأمين العام لتقديم المساعدة الإنسانية إلى البلدان والمناطق المعنية. ويجب، في الوقت نفسه، التمسك بمبدأ الملكية القطرية، مع أخذ الاحتياجات العملية ومستوى التنمية وأولويات البلدان المعنية في الاعتبار. وسيعزز وضع برامج المساعدة المستهدفة – مع التركيز على مساعدة البلدان المتضررة على تحسين قدراتها فيما يتعلق بإنتاج الأغذية والتخزين والنقل وإعادة المعالجة، فضلا عن ضمان تحسين التغذية للأطفال – قدرة البلدان على إنتاج احتياجاتهم من الأغذية بينما ندعمهم بالغذاء والقوت.

إن الصين على استعداد للعمل بالتعاون مع بقية المجتمع الدولي لمساعدة البلدان والشعوب المتضررة على اجتياز هذا الوقت العصيب والمساهمة في تحقيق السلام العالمي والأمن والتنمية المستدامة.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (تكلمت بالإنكليزية): نشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية اليوم عن الحالة الإنسانية في المجالات الأربعة قيد المناقشة وعلى قيادته الشخصية في الجهود الرامية إلى التصدي للأزمة. ما فتئنا نناقش الحالة الإنسانية في هذه البلدان كل على حدة، إلا أن الإحاطة الإعلامية اليوم تتيح لنا فرصة إلقاء نظرة شاملة على المستوى غير المسبوق من الاحتياجات الإنسانية، والمجاعات التي تواجه اليمن والصومال وجنوب السودان والجزء الشمالي الشرقي من نيجيريا، الأمر الذي يتطلب استجابة عالمية. وما لم يتخذ المجتمع الدولي إجراءات عاجلة ومتضافرة، ستتعرض الملايين من الأرواح لخطر كبير. إننا ندرك، بطبيعة الحال، أن الأسباب الكامنة وراء الحالة وخطورتها ليست هي ذاتها في جميع هذه المناطق. ولذا فإننا نعتقد أن الاستجابة الإنسانية يجب أن تناسب خصائص كل حالة.

والأمر الوحيد الذي يمكن أن يكون عنصرا مشتركا بين جميع الحالات الأربع هو الآثار المدمرة لتغير المناخ. فذلك، علاوة على النزاعات الجارية والعنف في المناطق الأربع، دفع بالعديد من الناس إلى حافة المجاعة. ويشكل ذلك النوع من الاتجاه – أزمة يفاقمها النزاع وأزمة إنسانية ناجمة عن المناخ – تهديدات خطيرة للسلام والأمن العالميين وللخطط الإنمائية.

ولذلك فالأمر يتطلب اتخاذ إجراءات عالمية متضافرة وعاجلة. لذا فإن تعبئة الدعم اللازم لإيصال المساعدة المنقذة للأرواح إلى من هم في حاجة إليها في الأجل القصير، والاستثمار في بناء القدرة على الصمود في الأجل الطويل أمران شديدا الأهمية.

وعلاوة على ذلك، فإن ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ومستمر من أجل تيسير إيصال المساعدة والمعونة وإنهاء العنف المسلح عن طريق الحوار السياسي الشامل أمران في غاية الأهمية، إذ لا تحقق المساعدة الإنسانية سوى القليل في غياب السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، نود أن نشدد على أهمية ضمان سلامة وأمن العمليات الإنسانية والعاملين فيها. فالعاملون في مجال العمل الإنساني يواجهون تحديات هائلة، بما في ذلك المخاطر التي تهدد حياتهم أثناء تقديم الدعم إلى الأشخاص المحتاجين. إن كفالة الوصول بأمان وفي حينه وبدون عوائق للمساعدة الإنسانية أمر بالغ الأهمية من أجل توفير الاستجابة الإنسانية الفعالة، وينبغي أن تُدعى جميع الأطراف في مختلف النزاعات إلى التعاون في هذا الصدد.

وفي حين تقدر اللجنة ما أنجزه المجتمع الدولي حتى الآن للوصول إلى من هم في حاجة إلى المساعدة العاجلة وتفادي وقوع كارثة إنسانية، ندرك أنه لا يزال هناك الكثير مما لا يزال يتعين القيام به. وثمة حاجة ماسة إلى تكثيف الجهود الرامية إلى تقديم المساعدة الإنسانية من أجل إنقاذ الأرواح ودعم شعب اليمن وجنوب السودان والصومال والجزء الشمالي الشرقي

من نيجيريا. إن الفجوة التمويلية في تلك المناطق الأربع كلها ضخمة، وندعو المجتمع الدولي إلى توفير الموارد الإضافية والعثور على الأموال من أجل جهود الإغاثة. ومن المهم أيضاً ضمان أن يتم الوفاء بالالتزامات والتعهدات التي تم التعهد بها في مختلف المحافل الدولية وإنجازها.

وأخيراً، نعرب عن تقديرنا للجهود التي تضطلع بها الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني في ظروف صعبة للغاية. ونظل على أهبة الاستعداد لدعم دعوة الأمين العام إلى اتخاذ إجراءات لتفادي المجاعة في البلدان المتأثرة بالنزاعات، ونشجعه على الاستمرار في توفير الإنذارات المبكرة عندما يُنتج النزاع عواقب إنسانية مدمرة ويعوق استجابة إنسانية فعالة التي تنطوي على خطر أن تُفضي إلى تفشي المجاعة.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أولاً أن أشكر الأمين العام على حضوره وعلى إحاطته الإعلامية، وخاصة على وضوح رسالته ومقترحه.

من المؤكد أن الحالة الإنسانية في اليمن والصومال وجنوب السودان والجزء الشمالي الشرقي من نيجيريا تبعث على الجزع. وتتركز الأزمات في تلك المناطق في مجتمعات محلية هشة تعاني من نزاعات خطيرة أو تتعرض للتهديد من جانب الجماعات الإرهابية، وفي المناطق المعرضة بصفة خاصة لآثار تغير المناخ. فلنكن واضحين. ينتج العالم أكثر مما يكفي من الغذاء لتلبية احتياجات سكانه كافة. وتصرفات البشر هي التي ينجم عنها أزمات إنسانية غير مسبوقة من خلال النزاعات المسلحة التي تشرد السكان وتدمّر البنية التحتية الإنتاجية وقنوات توزيع الأغذية.

ويجب علينا أن نتصرف بشكل عاجل للاستجابة للحالة الإنسانية الخطيرة في الصومال، التي تفاقمت بسبب سنوات من النزاع وانعدام الأمن التي تحمل إمكانية إخراج التطوير السياسي للبلد وشرعية المؤسسات الاتحادية ومؤسسات الدولة عن مسارها. ويجب علينا مضاعفة جهودنا المنسقة لتلبية الاحتياجات الفورية وتعزيز القدرة على التكيف مستقبلاً.

وفيما يتعلق باليمن، تتسبب أعمال العنف الناجمة عن النزاع المسلح والجمود في عملية السلام في معاناة شديدة للمدنيين اليمنيين. ومع مرور كل يوم، تعرّض تلك المعاناة الحالة الإنسانية في البلد إلى مزيد من الخطر، وهي على وشك الانهيار بسبب المجاعة وتفشي الكوليرا والصعوبات في إيصال المعونة. لقد أدت ثلاث سنوات من النزاع في اليمن إلى حالة إنسانية كارثية وأخطر أزمة أمن غذائي في العالم. يحتاج الملايين من الناس إلى المساعدة، في شكل الغذاء والماء والأدوية، للبقاء على قيد الحياة.

إن المدنيين هم الذين يدفعون الثمن الأكبر لهذه الحرب، لأنهم يفقدون حياتهم. إن إنهاء المعاناة التي تسببها أزمات من صنع الإنسان مثل هذه أمر ممكن، ولكن ذلك لن يحدث إلا عندما تعود الأطراف إلى طاولة المفاوضات – دون شروط مسبقة وبحسن نية – وتتفق على إنهاء النزاع المسلح. وبالإشارة إلى أحكام القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، نشدد على أن الهجمات الجوية على المدارس والمستشفيات، حيث يوجد المدنيون الأبرياء الأشدّ ضعفاً، تستحق الازدراء وغير مقبولة. ونؤكد مرة أخرى أن المتمردين في اليمن لا يتحكمون بمجالها الجوي، ما يعني أن تلك الهجمات الدموية هي من فعل قوات أخرى. وللأسف، عندما تُنفّذ مثل هذه الهجمات، فإننا نضع مستقبل كامل المجتمع اليمني، ولا سيما الأطفال، في خطر. لقد باتت الانتهاكات الواسعة النطاق للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي ترتكبها جميع الأطراف المتحاربة أمراً شائعاً الآن وللأسف في اليمن.

وفيما يتعلق بالأزمة في جنوب السودان، أبلغ السيد ستيفن أوبراين، وكيل الأمين العام السابق للشؤون الإنسانية، المجلس في آذار/مارس (انظر S/PV.7897) بأن المجاعة التي يتعرّض لها

شعب جنوب السودان هي من صنع الإنسان. إن من يحرّض ويطيل أمد الصراع هناك متواطئ في تجويع الناس.

وهناك أزمة متعددة الأبعاد في شمال شرق نيجيريا، حيث تزرع الكثير من العوامل بذور عدم الاستقرار في المنطقة. وفي منطقة يعتمد اقتصادها على النشاط الزراعي وحيث يعاني ٥ ملايين شخص من انعدام الأمن الغذائي، فإن تغير المناخ والجفاف والتهديد الإرهابي الذي تمثله جماعة بوكو حرام يعيث فساداً هناك أكثر من أي وقت مضى.

لقد قلنا إن هذه الحالات هي من صنع الإنسان. ولذلك يقع على عاتق البشرية – جمعاء – إنهاء تلك المعاناة، وتحديد هوية المسؤولين عنها والتأكد من أنهم يخضعون للمساءلة عن أفعالهم.

وأود أن أشير إلى وجود ضحية أخرى من ضحايا هذه الفظائع، إلى جانب المدنيين الأبرياء الذين يعانون من المجاعة في جميع أنحاء العالم، هي ضميرنا. وأود أن أطلب من زملائي أن نفكر في الكلمات التي نستخدمها للحديث عن هذه الحالة. لقد اعتدنا على التعابير الملطَّفة المعلّبة التي تحمينا من الحقائق القاسية. فكثيراً ما نتكلم اليوم عن انعدام الأمن الغذائي. وما يعنيه ذلك في الواقع هو أنه لا يوجد أي طعام. وكثيراً ما نتكلم عن الانعدام الشديد للأمن الغذائي. وما نعنيه في واقع الأمر هو أن هناك أناساً على شفا المجاعة. أو نقول إن الناس يعانون من أزمات لكسب العيش. وما نقصده في الواقع أنه ليس لديهم الحد الأدنى من الأغذية التي يحتاجها المرء للبقاء على قيد الحياة. وأعتقد أننا يجب أن نكفّ عن اللامبالاة تجاه هذه المساوئ.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة وعلى التزامه المتميز بشأن المسألة قيد النظر.

إن المستوى غير المسبوق من الاحتياجات الإنسانية العالمية المتمثلة في الأزمات الغذائية، التي تواجه أكثر من ٢٠ مليون شخص في اليمن والصومال وجنوب السودان والجزء الشمالي الشرقي من نيجيريا، يمثل مشكلة ملحة. تضع النزاعات والعنف في تلك البلدان على الأمدين القصير والطويل عقبات أمام الاستجابة الإنسانية الفعالة، ونتيجة لذلك فهي تمثل الدوافع الرئيسية للجوع.

والحالة في اليمن مثيرة للقلق بشكل خاص. يواجه الملايين من الناس هناك الخطر الثلاثي المتمثل في نقص الأغذية والكوليرا والعنف. يفتقر خمسة عشر مليوناً إلى إمكانية الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي والنظافة الصحية والخدمات الصحية، وهناك ٧ ملايين شخص معرضون لخطر المجاعة. تثني أوكرانيا على الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى على تقديم المساعدة المنقذة للأرواح إلى الشعب اليمني، ونقدر على وجه الخصوص جهود برنامج الأغذية العالمي، الذي قدم المعونة إلى ٧ ملايين شخص في شهر آب/أغسطس وحده. ونحث الأطراف على كفالة استدامة إيصال الإمدادات التجارية والإنسانية.

ونشعر بالقدر ذاته من القلق إزاء محنة الملايين من الصوماليين الذين هم بحاجة إلى المساعدة بسبب سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي، والصراعات المسلحة والعوامل المناخية. ونتيجة لذلك، فإن ما يقرب من نصف سكان الصومال في حاجة إلى المساعدة الإنسانية، ومعظمهم من النساء والأطفال. وليس الغذاء فقط، بل إن الماء قد أصبح ترفا بالنسبة لأكثر من مليون شخص.

إن أوكرانيا تثني على الجهود الجماعية التي تبذلها الأطراف الفاعلة الإنسانية للتخفيف من ظروف المجاعة في جنوب السودان. بيد أن ذلك لا يعني أن انعدام الأمن الغذائي قد انتهى. ولا يزال عدد قياسي يبلغ ١,٧ مليون شخص على حافة المجاعة في ذلك البلد.

وتعتبر منطقة شمال شرق نيجيريا من الأمثلة الأخرى على انعدام الأمن الغذائي الحاد. وخلال الزيارة التي قام بها مجلس

الأمن إلى منطقة حوض بحيرة تشاد، شهدنا هذا التحدي مباشرة، إلى جانب الأسباب الجذرية المعقدة، التي تشمل الأمن، والإرهاب، وتغير المناخ والأبعاد الإنمائية.

و العامل الوحيد الأكبر الذي يحرم السكان المحليين من الحصول حتى على أبسط الاحتياجات الأساسية هو العنف. وبعبارة أخرى، فإن أزمة الجوع الحالية التي تتكشف أمام أعيننا، هي قبل كل شيء، من صنع الإنسان، مما يعني أنه يمكن الوقاية منها تماما، لولا الإجراءات غير المسؤولة التي يتخذها الإنسان. وفي ضوء هذه الحقيقة، فإننا نرحب بالجهود المشتركة التي يبذلها مجلس الأمن والأمين العام سعيا بكل السبل الممكنة لإنهاء الصراعات المذكورة آنفا، بما في ذلك عن طريق معالجة الأسباب الجذرية بطريقة شاملة ومستدامة. وفي الوقت نفسه، نشعر بالأسف لأنه في اليمن، وجنوب السودان، والصومال، وشمال شرق نيجيريا، المتضررة من النزاعات، غالبا ما لم تكفل الأطراف الوصول غير المقيد والمستدام لعمليات تسليم المساعدات الغذائية الحيوية والأشكال الأخرى للمعونة الإنسانية.

إننا ندعو جميع الأطراف في النزاعات المسلحة إلى احترام المدنيين وتوفير الحماية لهم. ومن المهم أيضا الإشارة إلى أن واجب التمسك بالقانون الإنساني الدولي لا ينطبق فقط على المشاركين بصورة مباشرة في الصراعات، بل أيضا على الجهات التي لها تأثير عليها.

ويتجلى الأمر الحتمي الآخر في أمن موظفي المساعدة الإنسانية في البلدان المتضررة من النزاع. ولذلك، ندعو جميع الأطراف إلى احترام وحماية المرافق الطبية والموظفين الطبيين.

إن أوكرانيا تقدر تقديرا عاليا الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي الرامية إلى الانتعاش على المدى الطويل وبناء القدرة على الصمود في البلدان المعنية. كما أن أوكرانيا على استعداد للإسهام في ذلك المسعى الحيوي من أجل التخلص من المجاعة والمعاناة البشرية.

السيد لامبرتيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أنضم إلى المتكلمين السابقين في شكرهم الأمين العام على إحاطته الإعلامية وعلى التزامه بحل هذه المسائل البالغة الأهمية المتمثلة في المجاعاتفي البلدان الأربعة.

وتظل إيطاليا تشعر ببالغ القلق جراء مستوى التطرف المدمر، وعدم الاستقرار والعنف والنزاعات المشتعلة حاليا في العالم، وما تؤدي إليه من ظروف المجاعات والجوع الشديد، أساسا في أربع مناطق من العالم وهي: جنوب السودان، والصومال، واليمن، وشمال شرق نيجيريا، مؤثرة بذلك بوضوح على أكثر من ٢٠ مليون شخص. فلنتناول الأمر بوضوح: قد تكون هذه أكبر أزمة إنسانية شهدها العالم، مع تأثير مدمر بشكل خاص على الفئات الأكثر ضعفا، أي النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة.

ومنذ آخر مرة ناقشنا فيها هذه المسائل في مجلس الأمن، ومنذ الاجتماع بصيغة آريا، الذي نظّمته إيطاليا بالاشتراك مع الشركاء الآخرين في شهر حزيران/يونيه الماضي، والبيان الرئاسي الذي اعتمد في شهر آب/أغسطس الماضي (S/PRST/2017/14)، فإن الحالة لم تتحسن. بل على العكس من ذلك، ورغم احتواء المجاعة في جنوب السودان، فإن عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي قد بلغ رقما قياسيا من الأشخاص يصل إلى ٨٠٠ مليون نسمة في جميع أنحاء العالم. لذلك، لا مجال لإضاعة الوقت، إذا أردنا الوقاية من أسوأ آثار هذه الأزمات والتصدي لتلك المتواصلة بالفعل. وما فتئت إيطاليا تؤمن بأهمية النهج الموحد والمتعدد الأبعاد لهذه المسائل.

أولا، من الواضح أن تلك المجاعات هي نتيجة للنزاعات التي هي من صنع الإنسان، وتحركها الأزمات. لكن، وكما دأبنا على القيام بذلك، فإننا نعتقد أنه يجب علينا الاهتمام بالعلاقة المترابطة بين النزاعات وانعدام الأمن الغذائي. وعلينا أن ندرك أن انعدام الأمن الغذائي يمكن أن يغذي المزيد من أعمال العنف،

ويطيل أمد النزاعات، ويؤدي إلى تشريد الشعوب. وتم مؤخرا على وجه الخصوص، تسليط الضوء على دور انعدام الأمن الغذائي باعتباره أحد الأسباب الجذرية للهجرة القسرية، في تقرير برنامج الأغذية العالمي المعنون ”جذور الهجرة الجماعية: الأمن الغذائي والنزاع والهجرة الدولية“.

وفي هذا الصدد، يجب علينا مضاعفة جهودنا لتعزيز صمود النُظم الزراعية والغذائية المعرضة للخطر، على نحو يجعلها أقل عرضة للصدمات المحتملة في المستقبل، والوفاء بالالتزام الذي تعهدنا به في شهر أيار/مايو الماضي في مؤتمر قمة تومينا، تحت رئاستنا لمجموعة الدول السبع. وفي ذلك الصدد، أود أيضا أن أذكّر بالحلقة الدراسية التي عقدناها الأسبوع الماضي في روما بشأن الصراعات والجوع، والتي اشتركت في تنظيمها إيطاليا وهولندا وسويسرا في شراكة مع منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، والتي شكلت جزءا من دورة من ثلاثة أجزاء من الحلقات الدراسية الرامية إلى تسليط الضوء على الصلة بين الصراعات والأمن الغذائي بوصفها السبيل إلى معالجة هذه القضايا بطريقة شاملة وفعالة.

ثانيا، فيما يتعلق بالمنهجية، فإننا على اقتناع بالحاجة إلى دعم ومشاركة المجلس فيما يخص تلك المسائل من خلال آليات الإنذار المبكر واتخاذ إجراءات حقيقية لكي نتمكن من الخروج من دوامة العنف وضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل، والدفع الفوري للأموال التي تم التعهد بها. وفي الحالة المحددة للمجاعات الأربع، أود أن أشيد بروح المبادرة والقيادة التي تحلى بها الأمين العام، الذي قام بمهمته المتمثلة في توجيه إنذار مبكر إلى مجلس الأمن في رسالتيه الموجهتين خلال شهري شباط/فبراير وحزيران/يونيه. إننا مدينون بالكثير فيما يخص تمكننا من توفير قدر من الاستجابة الفعالة والمناسبة من حيث التوقيت للأزمات الجارية، لمبادرة الأمين العام.

ثالثا، من منظور أوسع نطاقا، تعتقد إيطاليا أن الالتزام المتزايد لمجلس الأمن هذا العام بالمسائل الإنسانية يسير في الاتجاه الصحيح، حيث أنه يقع ضمن ولاية المجلس، بالنظر إلى الآثار الواسعة النطاق لتلك المسائل على السلام والأمن الدوليين. ويجب علينا اتخاذ نهج متكامل عند التعامل مع مسألتي السلام والأمن، وبالتالي فإننا نشجع الأعضاء على إبقاء هاتين المسألتين على رأس جدول أعمال المجلس. وينبغي أن يكون هذا هو الحال في المستقبل، مع موافاة المجلس بمعلومات مستكملة محتملة أخرى من جانب الأمين العام، خلال الأشهر القليلة المقبلة.

وأخيرا، أود أن أختتم بياني بفكرة راودتني وأنا قادم إلى هذه الجلسة بعد ظهر اليوم. كنت أفكر، وأنا أتجول في مدينة نيويورك، بعد غداء ممتاز، بأننا سنأتي إلى هذه القاعة للحديث عن المجاعة والجوع، وشكل ذلك بمثابة تنبيه لي، على غرار التنبيهات التي يتلقاها بعضنا أحيانا في المجلس. وصحيح أننا نناقش هنا العديد من الأزمات، ولكن في نهاية المطاف، فإن هذا الموضوع يشكل أحد المواضيع، التي يمكننا إحداث أثر حقيقي بشأنها.

السيد إنتشاوستي جوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): قبل كل شيء، أود توجيه الشكر للأمين العام السيد أنطونيو غوتيريش، على إحاطته الإعلامية المهمة اليوم. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إليه على التزامه الشخصي وعلى اتخاذ إجراءات حازمة في هذا المضمار.

تمثل الزيادة في انعدام الأمن الغذائي والتعرض لخطر المجاعة في اليمن، وجنوب السودان، والصومال، وشمال شرق نيجيريا مصدر قلق، ليس فقط لأن حياة أكثر من ٣٠ مليون شخص معرضة للخطر، وفقا للأرقام الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة، ولكن أيضا لأن جزءا كبيرا من تلك الأزمة الإنسانية هو نتيجة للصراعات المسلحة المستمرة، وأعمال العنف الناجمة عن الأنشطة البشرية، والآثار المترتبة عن العنف الذي يؤثر على حياة وحقوق الملايين من الأشخاص المحاصرين في خضم تلك النزاعات.

وللأسف، فإن عدد الضحايا وغيرهم من الأشخاص المتضررين الذين تركوا ديارهم وسبل معيشتهم بالعشرات، هربا من أعمال العنف، قد أدى إلى عدد مقلق من المشردين داخليا قسرا، يبلغ ٦٥ مليون شخص في العالم، حسب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ومما لا شك فيه أن استمرار تدفق المشردين قسرا يعني، من ناحية، وقف الأنشطة الإنتاجية الزراعية، الأمر الذي كان له تأثير على الإمدادات الغذائية الأساسية المستدامة، ومن ناحية أخرى، فرض قيود شديدة على العرض، مع ما نجم عن ذلك من ارتفاع مهول في أسعار المواد الغذائية في الأسواق. وفي عدة حالات، تفاقمت المشكلة بسبب فرض أطراف النزاع قيودا على طرق العبور والموانئ والمطارات التي يتم من خلالها استيراد الأغذية فضلا عن الأشكال الأخرى للمساعدات الإنسانية ودخولها لهذه البلدان، لتلبية احتياجات السكان.

ويشكل تغير المناخ أيضا أحد العوامل المحددة الواضحة التي تؤثر سلبا على قدرات البلدان التي تمر بأزمات عندما يتعلق الأمر بمكافحة انعدام الأمن الغذائي. مع ذلك، وكما تمت الإشارة إلى ذلك سابقا، تفاقم انعدام الأمن الغذائي جراء انعدام الاستقرار الشامل، الذي يصاحب النزاعات، مما يسهم في دوامة تطيل أمد انعدام الاستقرار.

يجب علينا أيضا أن نضع في اعتبارنا أن التكاليف الإنسانية العالية لهذه النزاعات تسير جنبا إلى جنب مع سياسة الحرب والنفقات الهائلة على التسلح من أجل النزاع، وكل ذلك على حساب رفاه الشعب. إنها تتسبب في دورة الفقر والفاقة والمواجهة. وهذا أمر غير أخلاقي ولا يمكن تحمله. وإذا كانت هناك مجاعة، فهي ليست لنقص في الغذاء، بل بسبب الافتقار إلى الإرادة السياسية من جانب الأطراف المعنية عندما يتعلق الأمر بتسوية الخلافات بينهم. وتحقيقا لهذه الغاية، نحث المجلس، والدول الأعضاء بوجه عام، على الحفاظ على موقف ثابت بالإجماع فيما يتعلق بالأزمات في البلدان الأربعة قيد المناقشة التي أدت إلى عدم الاستقرار الذي يضر بحياة الملايين من الأبرياء. كما ندعو أطراف النزاعات إلى ضمان أمن وسلامة العاملين في المجال الإنساني ومرافقه، التي يجب ألا ينظر إليها على أنها أهداف عسكرية لأي سبب من الأسباب. ويجب التقيد بمبادئ القانون الإنساني الدولي في جميع الأوقات.

ونعتقد أن الأسباب المتعددة المعقدة للأزمات الإنسانية في البلدان الثلاثة قيد المناقشة وفي الشمال الشرقي من نيجيريا تستدعي استجابة شاملة ومنسقة ومستدامة من المجتمع الدولي. ويجب علينا أن نتخذ التدابير الوقائية على أساس الإنذارات المبكرة التي أصدرها الأمين العام، حيث إن لهذه الأزمات عواقب إنسانية ويمكن أن تؤدي إلى المجاعة. كما يجب علينا تعزيز النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر في مجال الأغذية والزراعة التابع لمنظمة الأغذية والزراعة من أجل تطوير التدابير الوقائية وإيجاد القدرة على التكيف بحيث يمكن معالجة هذه الأزمات على نحو أفضل. وفي هذا الصدد، نؤيد مبادرات الأمين العام االنغلب على العقبات التي تعرقل الجهود الرامية إلى التصدي للمجاعة في اليمن، وجنوب السودان، والصومال، وشمال شرق نيجيريا.

وفي الختام، نعتقد أن الجهود المشتركة للمجتمع الدولي والعمل المنسق لوكالات الأمم المتحدة مثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الأغذية والزراعة، من بين وكالات أخرى، تكتسي أهمية حيوية للتخفيف من الحالة الإنسانية الهشة في تلك البلدان. نود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن دعمنا، وإشادتنا بجميع العاملين في المجال الإنساني، الذين غالبا ما يعرضون حياتهم للخطر من أجل مساعدة الآخرين.

السيد أبو العطا (مصر): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بالشكر إلى الأمين العام، على إحاطته بشأن الجهود الدولية المبذولة من أجل تجنب المجاعات، والاستجابة

لمخاطرها في الدول المتأثرة بالنزاعات، في كل من اليمن والصومال وجنوب السودان ومنطقة شمال شرق نيجيريا. كما أود الإشادة بالجهود الأممية والدولية استجابة لنداء الأمين العام في أوائل العام الجاري، للإنذار المبكر بشأن المجاعات ورفع الوعي الدولي بخطر المجاعة.

فيما يتعلق بالصومال، فإن أبعاد الأزمة لا تقتصر على الجانب الإنساني فحسب، وإنما تمتد لتشمل جوانب سياسية وأمنية بالغة الخطورة، على ضوء ما يرتبط بها من تزايد معدلات النزوح والتنافس على الموارد الطبيعية الشحيحة. وهو ما يهدد المكاسب الهشة التي تحققت على الصعيدين السياسي والأمني، مؤخرا في الصومال. كما نعرب عن قلقنا إزاء العقبات التي تعترض وصول المساعدات الإنسانية إلى المتضررين من الأزمة في بعض مناطق الصومال، خاصة من جانب حركة الشباب الإرهابية. كما نؤكد أهمية جهود دعم المؤسسات الصومالية، ليس فقط فيما يتعلق بآليات التعامل مع مثل هذه الأزمات الإنسانية، وإنما على صعيد الوقاية والإنذار المبكر والتعامل المبكر معها.

فيما يتعلق بالوضع الإنساني في جنوب السودان، نود الإشارة إلى أنه ورغم من تضافر عوامل اقتصادية ومناخية أسهمت في تفاقم الوضع الإنساني، إلا أن السبب المباشر في تدهور الأوضاع، يبقى هو استمرار دوامة العنف والقتال المسلح. ومن ثم فإن هناك ضرورة عاجلة والتزام قانوني وأخلاقي على أطراف النزاع لإنهاء كافة أشكال العنف، وتحمل مسؤولياتهم تجاه المدنيين، والعمل على تيسير نفاذ بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، إلى المناطق المتضررة بشكل سريع وآمن ودون عوائق.

كما يحتاج جنوب السودان إلى دعم المانحين الدوليين والمجتمع الدولي ككل، فالموارد اللازمة لمواجهة الأزمة الإنسانية المتصاعدة لا زالت تتجاوز الإمكانيات والموارد المتاحة. وإننا على اقتناع بأن جهود الإغاثة الإنسانية ليست حلا نهائيا للأزمة، وأن إنهاء المعاناة الإنسانية للمدنيين بشكل مستدام، لن يتأتى إلا من خلال عملية سياسية شاملة تفتح الأفق السياسي للحل استنادا إلى اتفاق السلام.

بالنسبة للوضع في اليمن، فتتابع مصر بقلق حالة انعدام الأمن الغذائي الطارئة في البلاد، خاصة في ظل الخطر المتوازي لانتشار وباء الكوليرا. لقد ساهم في تفشي هذه المآسي استمرار الجانب الحوثي رفضه الانخراط بالجدّية المطلوبة في جهود المبعوث الأممي الرامية إلى إيجاد تسوية سياسية للأزمة. ونعيد التأكيد على أهمية التوصل إلى تسوية سياسية تمهد لحلول مستدامة للتحديات الإنسانية الجمة في اليمن. كما يتعين زيادة المساهمات الدولية الموجهة إلى خطة الاستجابة الإنسانية في البلاد، والضغط على الحوثيين للسماح بوصولها إلى كافة أنحاء اليمن.

بالنسبة للوضع في نيجيريا، نشيد بجهود الحكومة النيجيرية لتعزيز الاستجابة الوطنية والارتقاء بالجهود الرامية للتصدي للأزمة الإنسانية التي تمر بها منطقة شمال شرق نيجيريا، من خلال تيسير عمليات نفاذ المساعدات الإنسانية إلى الأماكن المتأثرة بالأزمة الإنسانية، وتقديم مساهمات مالية للاستجابة لها، وإدارة أعدادا كبيرة من اللاجئين والنازحين بأراضيها، ووضع خطة متكاملة للاستجابة الإنسانية، متمثلة في صياغة خطة بوهاري لإعادة بناء شمال شرق نيجيريا على الصعيد الإنساني والأمني والتنموي. ونناشد مجتمع المانحين الدوليين سرعة الوفاء بتعهداتهم المعلن عنها في مؤتمر أوسلو المنعقد في أوائل العام الجاري، للحيلولة دون تفاقم الأوضاع الإنسانية بمنطقة شمال شرق نيجيريا.

رغم نجاح الجهود الرامية إلى الحد من خطر المجاعة، فالأزمة لم تنته بعد. فلا يزال الملايين من سكان تلك المناطق، خاصة من النساء والأطفال، محرومين من أدنى مقومات الحياة الأساسية والإنسانية الكريمة. لقد أبرزت أزمة المجاعة أهمية تعزيز تنسيق

الجهود لتقديم المساعدات الإنسانية، والارتقاء بآليات الإنذار المبكر. فالمجاعات لا تحدث فجأة، أو مصادفة. ويمكن بذل الجهود للحيلولة دون وقوعها.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن الاتحاد الروسي يوافق على أنه لا ينبغي لنا القبول بتضور ١٠٨ ملايين الناس جوعا في جميع أنحاء العالم، منهم ٥٢ مليون طفل. نحن نؤيد تصميم الأمين العام وخطط الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة الرامية إلى صياغة استراتيجية للتصدي لهذا التحدي. ونؤمن بأن نجاح كفاحنا المشترك، من بين أمور أخرى، سيتوقف إلى حد كبير على الكيفية الصحيحة لتحديد الأسباب الكامنة وراء تلك المسألة.

ونعتقد أن الافتراض بأن الجوع يُعزى في المقام الأول إلى النزاعات أمر مفرط في التبسيط. ولاحظ البيان الرئاسي بشأن الجوع والمجاعة الذي اعتمده مجلس الأمن في آب/أغسطس (S/PRST/2017/14)، عن حق أن النزاعات ليست سوى عاملٍ من العوامل التي تسبب الجوع. وسيكون من الخطأ إغفال أسباب الجوع الأخرى التي لا تقل أهمية، بل تكون أشدّ وقعاً في كثير من الأحيان، مثل تقلبات الأسعار في الأسواق الغذائية العالمية، والركود الاقتصادي العالمي، والتقدم البطيء في تحقيق إنتاج وطلب مستدامين، والثغرات التي تحول دون إمكانية الانتفاع بالتكنولوجيا الزراعية والتكنولوجيا الزراعية – الصناعية، وقلة الاستثمار، والتخلف الصارخ والفقر وعدم المساواة. ونعتقد أننا لن نتمكن من وضع استراتيجية فعالة للتصدي لهذا التحدي، إن لم نأخذ جميع هذه العوامل في الاعتبار.

وفي رأينا، قد يحمل التقرير السنوي الرسمي الذي تقدمه وكالات الأمم المتحدة بعنوان ”حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم“، الذي أشار إليه الأمين العام اليوم، في طياته أساسا متينا لهذا التحليل. فالتقرير يذكر التقرير بوضوح أنه من أصل ٨١٥ مليون شخص يعانون من سوء التغذية في جميع أنحاء العالم، يعيش ٤٨٩ مليوناً منهم في بلدان تعاني من النزاعات، مما يعني أن البقية، أي ٣٢٠ مليوناً، التي لا تعيش في هذه البلدان لا تزال تعاني بالقدر ذاته، بل أحيانا بقدر أكبر من نقص حاد في الأغذية. وبالمناسبة، يتضمن نفس التقرير إحصاء آخر جديراً بالذكر، مفاده أن معدل انتشار الجوع في البلدان التي تعاني من النزاعات لا يزيد عن المعدلات المسجلة في سائر البلدان إلاّ بنسبة تتراوح بين ١,٤ في المائة و ٤,٤ في المائة.

وبطبيعة الحال، فإن ذلك لا يعني أن علينا أن نولي مسألة الجوع والمجاعة في البلدان التي تعاني من النزاعات اهتماماً أقل. ونعتقد أنه لتحسين حالة الأمن الغذائي تحسيناً فعلياً، يجب أن ننفذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وأن نكفل إنتاجا زراعيا مستداما، وأن نستخدم الموارد الطبيعية على نحو رشيد، وأن نحسن الفعالية ونتبع الممارسات الحديثة في كل مرحلة من مراحل سلسلة الغذاء. ويُعدّ إدراج مسألة التغذية المتوازنة ضمن استراتيجيات شاملة ترمي إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من بين أحد التحديات التي نواجهها في الوقت الراهن. وفي هذا الصدد، فإن لكيانات الأمم المتحدة المعنية، أي منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، دورا هاما تضطلع به. وتجري مناقشة جميع هذه المسائل على نحو كامل ومُجدٍ في الجمعية العامة.

وتُسهم روسيا، بوصفها من أهم منتجي المواد الغذائية ومُصدريها، إسهاما كبيرا في تحقيق الأمن الغذائي على الصعيدين العالمي والإقليمي. وإننا نضطلع، بالتعاون مع الكيانات الدولية الرئيسية، بما فيها الأمم المتحدة، بتنفيذ مشروع إنمائي يهدف إلى ضمان الأمن الغذائي والإنتاج الزراعي المستدام للبلدان المحتاجة. وعلى مدى السنوات العشر الماضية، قدّمت روسيا مساعدات إنسانية في شكل إمدادات غذائية مجموعها ٦٥٠ ٠٠٠ طن إلى أكثر من ١١٠ من الدول. وعلاوة على ذلك، قامت روسيا في كل عام من الأعوام القليلة الماضية بأكثر من ٤٥ عملية إنسانية لإيصال مساعدات إنسانية تبلغ قيمتها زهاء ١٢٠

مليون دولار. ونرى أن برنامج الأغذية العالمي يُعدّ إحدى القنوات الرئيسية لتقديم المساعدة الغذائية إلى من هم في حاجة إليها، إذ يبلغ مجموع المساعدات السنوية التي تقدمها روسيا عن طريق برنامج الأغذية العالمي أكثر من ٣٠ مليون دولار. كما نقدم قدراً كبيراً من المعونة الإنسانية عن طريق المنظمة الدولية للدفاع المدني، التي تبلغ هي الأخرى ٣٠ مليون دولار. وفي عام ٢٠١٧، كانت طاجيكستان وقيرغيزستان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وسورية وفلسطين وناميبيا وكينيا والعراق والأردن من الجهات التي تلقّت المساعدة الغذائية من روسيا عن طريق برنامج الأغذية العالمي .

وقد بذلت روسيا جهودا جبارة في مجال توفير الوجبات المدرسية، إذ موّلت المشاريع ذات الصلة في مختلف بلدان آسيا الوسطى عن طريق منظمة الأغذية والزراعة. وغني عن القول إننا نعتبر تقديم المعونة إلى البلدان التي ترزح تحت وطأة الجوع الحاد والمجاعة، لا سيما اليمن والصومال وجنوب السودان، أمرا بالغ الأهمية. وقد خصصت روسيا، خلال السنوات الأربع الماضية، مساعدات غذائية إلى تلك البلدان عن طريق برنامج الأغذية العالمي بلغت قيمتها ٨ ملايين دولار. وقمنا بإيصال شحنات تحمل مساعدات إنسانية قوامها ١١٠ أطنان إلى اليمن، بما فيها رحلتان جويتان روسيتان في حالات الطوارئ في شهر تموز/يوليه. وتعتزم روسيا مواصلة الإسهام بنشاط في الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى حل شامل لمشكلة القضاء على الجوع في جميع أنحاء العالم.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الثاقبة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للأمم المتحدة لعقد حدث رفيع المستوى بشأن الحؤول دون المجاعة والاستجابة لها، بالتعاون مع البنك الدولي في نيويورك في الشهر الماضي.

ويُساور اليابانَ بالغ القلق إزاء استمرار حالة انعدام الأمن الغذائي الخطيرة في اليمن، ونيجيريا، والصومال، وجنوب السودان وغيرها من البلدان. وإن التعجيل بتقديم المساعدة الإنسانية أمر بالغ الأهمية للأشخاص الذين يعانون من المجاعة. وللأسف، تُعدّ النزاعات وأعمال العنف، على نحو ما أكّده المجلس في بيانه الرئاسي في آب/أغسطس (S/PRST/2017/14)، من الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي في معظم القضايا التي نناقشها اليوم. فالنزاعات تدمر سبل كسب الرزق وإنتاج الأغذية البشرية، وتجبر الناس على الفرار وتعرقل توزيع الأغذية. وعلاوة على ذلك، فإنها تعيق وصول المساعدات الإنسانية على نحو فعال إلى من هم في أمس الحاجة إليها، بل قد بات التجويع، في بعض الحالات، جزءا من استراتيجيات مقصودة ترمي إما إلى بسط السيطرة السياسية وإما إلى الظفر بتفوق عسكري أو إلى الحفاظ عليهما. وأود أن أشدد مرة أخرى على أنه يجب على المجلس أن يعالج هذه المشاكل وأن يسهم في التخفيف من وطأة الأزمات الغذائية، وإيجاد حلول لها، وإذا أمكن، الحؤول دون حدوثها.

ولتحقيق ذلك، علينا أن نتمكن من الاستجابة بمزيد من القوة في الأجلين القصير والطويل. ويجب على المجتمع الدولي تعزيز التدابير الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، وألاّ يكتفي في ذلك بالاستجابة لحالات ما بعد النزاعات، بل أن يصبّ مزيداً من التركيز أيضا على منع نشوب النزاعات وتكرّرها. وتحقيقا لهذه الغاية، تشدد اليابان على العلاقة القائمة بين الجهود الإنسانية والتنمية والسلام. وتقدم اليابان، فضلاً عن المساعدة الإنسانية العاجلة، تعاوناً إنمائياً يرمي إلى تعزيز الاعتماد على الذات المتوسط الأجل إلى الطويل الأجل. أما بالنسبة إلى مراحل ما بعد النزاع، فإننا سنقدم أيضاً المساعدة اللازمة لبناء السلام ومنع نشوب النزاعات، فضلا عن المساعدة الرامية إلى الحد من الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، في أوغندا، التي تستقبل عدداً كبيراً من اللاجئين الوافدين من جنوب السودان، تبادر اليابان، فضلاً عن المساعدة الإنسانية العاجلة التي تقدمها، بمشاريع في مجالي المساعدة التقنية اللازمة

لزراعة الأرز والتدريب المهني عن طريق الوكالة اليابانية للتعاون الدولي والمنظمات الدولية. وتهدف هذه المشاريع المتلاحمة إلى تعزيز اعتماد اللاجئين على أنفسهم، ودعم المجتمعات المضيفة، إلى جانب مساعدة اللاجئين على الاستعداد للعودة إلى وطنهم عودة سلسة. ونعتقد أن هذه المساعدة من شأنها أن تيسّر تنمية جنوب السودان وأن تحقق استقرار هذه التنمية حين يعود اللاجئين إلى ديارهم، وأن تُسهم بذلك في بناء السلام في البلد وقدراته على منع نشوب النزاعات في المستقبل.

وكخطوة أولى لتنفيذ هذا النهج الرامي إلى الاستجابة للمجاعة، قررت اليابان تقديم منحة جديدة للمعونة الطارئة في كانون الأول/ديسمبر إلى جنوب السودان، والصومال، واليمن، وشمال شرق نيجيريا، بلغ مجموعها ١١ مليون دولار. وستستخدم هذه المنحة لتقديم المساعدة في مجال بناء قدرات السكان المحليين على مكافحة الآفات ورصد التغذية، على سبيل المثال، إلى جانب المساعدة الإنسانية العاجلة. وستعزز اليابان، مراعية في ذلك العلاقة بين التنمية الإنسانية والسلام، التدابير الرامية إلى مساعدة البلدان التي تعاني من المجاعة في التغلب على الأزمات الإنسانية التي تهزّها، والتمكن من الحفاظ على السلام.

وفيما ركّز البيان الرئاسي الصادر في آب/أغسطس على أربعة بلدان، فإن المزيد منها يعاني من انعدام الأمن الغذائي بشكل حادّ.

ويطلب البيان الرئاسي إلى الأمين العام تقديم إنذار مبكر حينما تكون هناك إمكانية لأن يؤدي نزاع، له عواقب إنسانية مدمرة ويحول دون تنفيذ استجابة إنسانية فعالة، إلى تفشي المجاعة. وما زلنا نعول على جهود الأمين العام في هذا الصدد، حتى نتمكن من العمل بسرعة وفعالية للتصدي لخطر المجاعة، وربط جهودنا ببلوغ الهدف المتمثل في تحقيق السلام والأمن على المدى الطويل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل فرنسا.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للأمين العام لكونه أول من لفت انتباهنا في شباط/فبراير إلى الحالة الإنسانية المأساوية التي يعيشها زهاء ٢٠ مليون شخص في أفريقيا واليمن، على شفا الهلاك جوعاً. وكان الزخم الذي وفره الأمين العام حاسماً، إذ أفضى إلى اتخاذ المجتمع الدولي إجراءات عاجلة ترمي إلى احتواء الأزمة والحؤول دون حدوث مجاعة هائلة في البلدان المعنية.

إن الصلة بين السلام والأمن الدوليين من ناحية والمجاعة من ناحية أخرى مُثبتة وموثقة. والحالة الإنسانية في جنوب السودان وفي شمال شرق نيجيريا واليمن والصومال صادمة لضميرنا الجماعي ومثال محزن يؤكد حقيقة تلك الصلة، إذ إن ٦٠ في المائة ممّن يعانون من انعدام الأمن الغذائي يعيشون في مناطق النزاع. ويبين ذلك إلى أي مدى يتحمل المجلس المسؤولية عن إبقاء المشكلة قيد نظره الفعلي. ولهذا السبب، بادرت فرنسا بتنظيم أول اجتماع وفقاً لصيغة آريا في حزيران/يونيه بشأن الصلة بين المجاعة والنزاعات، والذي شارك فيه البنك الدولي مشكورا. وانضم العديد من الدول الأعضاء في المجلس إلينا في تلك المبادرة، وقمنا بعد ذلك، بمشاركة السويد والمملكة المتحدة، بصياغة مشروع البيان الرئاسي للمجلس (S/PRST/2017/14)، الذي اعتُمد في آب/أغسطس.

إنني ممتن بوجه خاص للأمين العام، إذ يواصل تنبيهنا عن طريق إبلاغنا بالتطورات التي تشهدها الحالة التي نناقشها اليوم. وقد سلطّ المتكلمون السابقون بالفعل الضوء على العديد من النقاط، ولا أود أن أتطرق مجددا إلى النقاط الهامة التي أُثيرت. وسأقتصر على ذكر خمسة دروس هامة. وأول تلك الدروس هو أن سوء التغذية الذي يُخلفه الفقر وانعدام الأمن الغذائي وقلّة التنمية يزيد حالة أضعف الفئات السكانية سوءاً ويؤدي إلى تفاقم تلك المآسي. إذ تُهيّء حالات انعدام الأمن الغذائي المزمن الظروف التي يمكن أن تؤدي إلى تفشي المجاعة عند نشوب

الأزمات. أما النتيجة العملية التي خلصنا إليها فهي أن مكافحة انعدام الأمن الغذائي يجب أن تكون أولوية بالنسبة لنا جميعا.

ومفاد الدرس الثاني هو أن تلبية هذا الكمّ من الاحتياجات ما كان ليتحقق دون استجابة المجتمع الدولي على نحو قوي وسريع ومنسق. ولكن علينا أن نكون واقعيين ويقضين أيضاً. لأن هذا ليس آخر المطاف. بل علينا أن نواصل تكثيف عملنا في مجال تمويل المعونة الغذائية، وتقديم المعونة الإنسانية على وجه الخصوص.

والدرس الثالث هو أنه لا طائل من جهودنا الرامية إلى القضاء على المجاعة في مناطق النزاع إن لم نتمكن من ضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق وعلى نحو آمن وشامل. إن العقبات التي تعترض وصول المساعدات الإنسانية والهجمات التي تُشنّ على العاملين في المجال الإنساني وحقيقة أن الجوع لا يزال في كثير من الأحيان يُستخدم كسلاح حرب، هي أمور يجب الإبلاغ عنها وتوثيقها وإدانتها بأكبر قدر ممكن من الصرامة. وأود أن أشير إلى أن هذه الأعمال قد تشكل جرائم حرب بموجب القانون الدولي، وينبغي محاكمة مرتكبيها على هذا الأساس. واللجوء إلى الحصار لتجويع مدن بأكملها بأسلوب القرون الوسطى، من قبيل ما نشهده في سورية، يمثل إحدى تلك الممارسات الهمجية في أفظع تجلياتها. ولذلك، يجب على المجلس أن يضاعف جهوده بشأن هذه القضايا وأن يوفر استجابات عملية لها.

والدرس الرابع هو أن هذه المجاعات تُشكل، إلى حد كبير، كوارث إنسانية من صنع البشر. وفي هذا السياق، وحدها الحلول السياسية ستُمكّن من التخفيف من معاناة الناس. وبناء عليه، يتعين على المجلس إيجاد حلول سياسية دائمة للنزاعات التي تسبب تفاقم انعدام الأمن الغذائي للشعوب.

أما الدرس الخامس والأخير فهو دقة فهمنا المشترك للاستمرارية. فإن الحؤول دون تفشي المجاعة ومكافحتها يشكل في آن معا أحد متطلبات الدبلوماسية الوقائية، ومثالا على حقيقة أنه كي تكون الأمم المتحدة فعالة وكي تحقق النتائج المنشودة على أرض الواقع، فإنها يجب أن تحرز تقدما على صعيد جبهتي السلام والتنمية، بما في ذلك بعدها الإنساني. إن حضور الأمين العام هنا اليوم له أثر حفاز لا سبيل لإنكاره، ولهذا السبب أود أن أنضم إلى السويد والعديد من الأعضاء الآخرين في مناشدة الأمين العام التّطرقَ مجدّدا إلى هذا الموضوع في المجلس. ويجب على مجلس الأمن أن يواصل تعبئة جهوده، وستواصل فرنسا الاضطلاع بدورها الكامل في هذا الشأن.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥.